



ملخص محاضرات مقياس

التنمية الإدارية

للسنة الثالثة ليسانس

تخصص تنظيمات إدارية وسياسية

الأستاذ: رمضاني مفتاح

جامعة زيان عاشور الجلفة



المحاضرة الأولى :

ماهية التنمية الإدارية

مفهوم التنمية :

التنمية من نما ينمي ، و التي تدل لغة على الكثرة و الزيادة كما و كيفا .

هناك عدة تعريفات للتنمية ، كانت تقترن بالتمو الإقتصادي ثم تطور هذا المفهوم ليذهب أبعد من ذلك و يشمل البعد السياسي و الإجتماعي و الثقافي و الإداري، و يعطي بعدا إنسانيا لعملية التنمية و هنا التعدد يجعلها توصف بالتنمية الشاملة عندما تتعلق بجميع الجوانب.

كما يشير برنامج الأمم المتحدة في تفصيلات تعريفه للتنمية المستدامة على أنها تقضي على الفقر و تعمل على تدعيم كرامة و كبرياء الإنسان و ضمان حقوقه و توفير فرص متساوية أمام كل الأفراد، عن طريق إدارة الدولة و المجتمع ادارة جيدة و من خلالها يمكن تلبية كل حقوق الإنسان الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و المدنية.

و تعرف التنمية من الناحية الحضارية على أنها التغيير في كل أنماط الحياة السائدة ، النابع من وعي في صورة العلاقات الإجتماعية، و هي عملية تغيير مقصودة نحو النظام الإجتماعي و الإقتصادي الذي تحتاجه الدولة .

عرف تقرير التنمية البشرية منذ بداية صدوره في عام 1990 التنمية على أنها عملية توسيع خيارات الناس، بزيادة القدرات و طرق العمل البشرية، و عليه تعرف التنمية بأنها التغيير المقصود الموجه و المخطط من أجل ضمان البقاء و تحقيق الإستمرارية و الرفاهية و النمو للمجتمع .

و يمكن أن نرصد خصائص التنمية في :



- التنمية عملية شاملة و متعددة الأبعاد
- التنمية عملية مستمرة .
- التنمية عملية مخططة.
- التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية .
- التنمية عملية استثمارية .
- التنمية مسؤولية إدارية .

تعريف التنمية الإدارية :

يقصد بها جاري ديسلر : أية محاولة لتحسين الأداء الحالي أو المستقبلي للإدارة من خلال تنمية المعارف و تغيير الإتجاهات و تحسين المستوى المهاري و من ثمة فإن الهدف النهائي من هذه البرامج يتمثل في دعم الأداء المتوقع للمنظمة ذاتها . و في سياق آخر التنمية الإدارية كمفهوم و اصطلاح تعبر عن الجهود التي تبذلها الدولة في معالجة المشكلات الإدارية التي تواجهها في محاولة الإسراع في تقدمها الزراعي و الصناعي و الإجتماعي، و ذلك من خلال التنظيمات و النظم الإدارية و الممارسة البيروقراطية لتحقيق هذا التقدم .

و تعرف : " العملية التي تهدف إلى رفع كفاءة و فعالية الجهاز الإداري عن طريق ادخال التحسينات الضرورية في سلوك العاملين أو في التنظيم الإداري أو في الوسائل و الأهداف الإدارية أو في كل النواحي السابقة مجتمعة"



مدخل الإصلاح الإداري

يرى الأستاذ علي السلي أنه: "إحداث تغيير مادي و فكري ملموس في إطار عناصر العمل الإداري و أساليبه، و يهدف للوصول إلى مستوى معين من الأداء الإداري لتحقيق أقصى قدر ممكن من العائد الإقتصادي و الإجتماعي و الحضاري".

الإصلاح الإداري له بعدين:

1- شمولي: و هي عملية التغيير الكلي في النظام الإداري، سواء من النواحي المادية أو الوظيفية أو السلوكية ضمن البناء الشامل للمجتمع، و يظهر الجهاز الإداري كوحدة متكاملة لا يمكن النظر إليها أو معالجتها جزئيا .

و يسمى أيضا الإصلاح الفوقي أو الجبري لأن الإصلاح يأتي من الأعلى و خارج الأجهزة الإدارية .

2- الإصلاح الجزئي: و هو عمليات ترميم للأجزاء المكونة للجهاز الإداري بحيث يؤدي في النهاية إلى إصلاح شامل، و يطلق على هذا الاتجاه الإصلاح الذاتي الذي يتم عن طريق التقييم و المتابعة و الرقابة باتباع الوسائل العلمية



مدخل إدارة الجودة الشاملة :

حسب ستيفن كوهين و رونالد يراند هي

- الإدارة: التطوير و المحافظة على إمكانية المنظمة من أجل تحسين الجودة بشكل مستمر.
- الجودة: تعني "الوفاء لمتطلبات المستفيد".
- الشاملة: تتضمن تطبيق مبدأ البحث عن الجودة في أي مظهر من مظاهر العمل، إبتداءا من التعرف على احتياجات المستفيد و انتهاء بتقييم مدى كون المستفيد راضيا على الخدمات أو المنتجات المقدمة له"

كما يرى الأستاذ عمار بوحوش بأن "إدارة الجودة الشاملة تعبر عن اسلوب القيادة الذي يقوم على أساس فلسفة تنظيمية تساعد على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الإنتاج و الخدمات، و هي ليست بالعملية البسيطة بل تتطلب بيئة خاصة و إطارات و موظفين يعبرون عن الرغبة في التحسين و التطوير المستمر".

و تعتمد إدارة الجودة الشاملة على خمسة مبادئ:

- التركيز على العملاء.
- التركيز على العمليات و النتائج معا .
- الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها .
- إتخاذ قرارات بناءا على حقائق.
- رد فعل و إرجاء الأثر.

مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة :

- 1- مرحلة الإعداد و تسمى المرحلة الصفرية ، حيث يتم فيها إعداد أهداف المنظمة و وضع السياسة التي تدعم بشكل مباشر الخطط الإستراتيجية للمنظمة.
- 2- مرحلة التخطيط و التي يتم من خلالها وضع الأساس لعملية التغيير داخل المنظمة و يتم البدء في نشر إدارة الجودة الشاملة . و اشراك كل التقنيين بالمنظمة التي يشكلون فريق العمل للمنظمة .
- 3- مرحلة التقويم و التقدير ، و تتضمن توفير المعلومات لدعم مراحل الإعداد و التخطيط و التطبيق و تبادل الخبرات.
- 4- مرحلة التنفيذ و التطبيق : و هي عملية تطبيق ادارة الجودة الشاملة و البدء في مبادرات التدريب محددة بشكل جيد لكل من المديرين و العاملين .
- 5- مرحلة التنوع و تبادل نشر الخبرات "الإنتشار" و في هذه المرحلة يتم توزيع العملية على كافة الفروع و الوحدات في الجهاز الإداري و يتم تعميمها في جميع المديریات و الأقسام الفرعية .



مدخل الهندسة الإدارية :

مفهوم إعادة هندسة الإدارة : ظهر مفهوم إعادة هندسة الإدارة في بداية التسعينات و بالتحديد في عام 1992 على يد الكاتبين مايكل هامر و جيمس شامبي. و يمكن تلخيص مفهومها في : "هي إعادة التفكير بصورة أساسية و إعادة التصميم الجذري للعمليات الرئيسية بالمنظمات لتحقيق نتائج تحسين هائلة في مقاييس الأداء (الخدمة، الجودة، التكلفة و سرعة الإنجاز).

اهداف إعادة هندسة الإدارة للأجهزة الحكومية:

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الأجهزة الحكومية ، عن طريق زيادة الفاعلية التنظيمية و رفع كفاءة اداء الأجهزة و العاملين فيها، و تبسيط الإجراءات و نظم العمل .
- زيادة التوافق بين حجم الجهاز الإداري و بين متطلبات العمل و ظروفه.
- تعزيز المؤسسية و العمل الجماعي و التنسيق المشترك بين الأجهزة و المؤسسات الحكومية و ترسيخ مبدأ المساءلة .
- تعزيز اللامركزية .
- الاهتمام أكثر بدور الموظفين و التعزيز الإيجابي لإتجاهات الموظفين نحو الوظيفة العامة.
- تعظيم و تفعيل دور المشاركة الشعبية و المجتمعية في النهوض بالمجتمعات المحلية من خلال المشاركة في عملية التخطيط و تحديد الإحتياجات و اتخاذ القرارات .
- تعظيم دور القطاع الخاص و التوجيه نحو تطبيق المعايير و الابعاد الإقتصادية للقرارات الإدارية (خلق منظمات إدارية محلية قادرة على تمويل نفسها)



مدخل الحكومة الإلكترونية :

تعريف الحكومة الإلكترونية : هي باختصار : " إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج و تكامل المعلومات و توفر فرصة امكانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني ".
و تقوم فكرة الحكومة الإلكترونية على ركائز أربعة هي :

- تجميع كافة الأنشطة و الخدمات المعلوماتية و التفاعلية و التبادلية في موقع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الأنترنت، في نشاط أشبه ما يكون فكرة مجمعات الدوائر الحكومية.
- تحقيق حالة إتصال دائم بالجمهور (24 ساعة / 07 أيام). مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية و الخدمية للمواطن.
- تحقيق سرعة و فعالية الربط و التنسيق و الأداء و الإنجاز بين الدوائر الحكومية ذاتها و كل منها على حدة.
- تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري .

أهم مزايا الحكومة الإلكترونية:

- ✓ تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية المختلفة .
- ✓ تعد الوسيلة الملائمة لتحقيق الإنتقال إلى التمركز حول احتياجات المواطن.
- ✓ تسويق المنتجات و الخدمات عالميا .
- ✓ اجتذاب الإستثمارات من خلال تحدي الفرص الإستثمارية القائمة .
- ✓ الإستثمار الأمثل لموارد المؤسسة .
- ✓ تبسيط العمليات و الإجراءات الحكومية و التخلص من بيروقراطية الأداء .



التحول نحو الحكومة الإلكترونية :

- 1- حل المشكلات القائمة قبل الانتقال إلى البيئة الإلكترونية .
- 2- البنية التحتية .
- 3- توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للإستفادة من الخدمات الإلكترونية (أجهزة كمبيوتر، الهاتف و بأسعار معقولة)
- 4- التدريب و بناء القدرات .
- 5- توافر مستوى مناسب من التمويل.
- 6- توفر الإرادة السياسية .
- 7- وجود التشريعات و النصوص القانونية .
- 8- توفير الأمن الإلكتروني و السرية الإلكترونية .
- 9- خطة تسويقية دعائية شاملة .
- 10- القيادة الإلكترونية .
- 11- توفير بعض العناصر الفنية و التقنية التي تساعد على تبسيط و تسهيل إستخدام الحكومة الإلكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين و منها: توحيد أشكال المواقع الإلكترونية و توحيد طرق إستخدامها و إنشاء موقع شامل كدليل عناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية .

